

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: English



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سوازو (هندوراس)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/57/75-E/2002/57 و A/57/343 و A/57/444)

١ - السيدة رودسموغن (النرويج): أشارت إلى أن المسائل الإنمائية تحتل الآن موقعاً على جدول الأعمال العالمي أهم من أي وقت مضى، وقالت إن من المهم تعديل برنامج العمل لكي يخدم الأهداف الإنمائية للألفية على أفضل وجه. وأضافت أن مؤتمرات الأمم المتحدة التاريخية التي عُقدت على مدى العقد الماضي وضعت التزامات مهمة على عاتق الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة، وأشارت في هذا الصدد إلى أنها تتفق مع ملاحظات الأمين العام بشأن إرهاق القمم والحاجة إلى التروّي في الدعوة إلى عقد مزيد من المؤتمرات، وينبغي أن تقوم الهياكل الحالية بالعمل بمزيد من الكفاءة في متابعة نتائج تلك المؤتمرات وتنسيقها وتنفيذها، إذ ينبغي أن تقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية بالدور الرئيسي، وهو ما يعزز أهمية الجمعية العامة وآثارها. وأضافت أن النرويج قد وضعت خطة عمل وطنية لتقليل الفقر وتعمل على وضع خطة مماثلة للتنمية المستدامة. وقالت إن نظام المنسق المقيم يمكن أن يقوم بدور هام في تعزيز التكامل بين أعمال التنفيذ وبرامج المساعدة القطرية وتعزيز مهمة التنسيق التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، بما في ذلك من خلال إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة. وقالت إن تنسيق متابعة نتائج المؤتمرات هو موضوع مهم ويزداد أهمية باستمرار، وقد أعدت تقارير وتوصيات ومقترحات في هذا الصدد، وتبقى الخطوة التالية الأساسية وهي تحقيق التكامل التام بين مؤتمرات المتابعة وقمة الألفية والمؤتمرات الأخرى، لا سيما وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يحظى

بأولوية عظمى. وأكدت في هذا الصدد على أهمية المهمة التي يقوم بها الفريق الإنمائي للأمم المتحدة وحملة الألفية. وقالت إن حكومتها على استعداد تام، في ضوء النتائج الكبرى المتوقعة في أعقاب المؤتمرات الرئيسية التي عُقدت، للدخول في مناقشات فورية للانتهاء من المسائل المهمة مثل دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز في عملية المتابعة، والمناقشات التي تدور في الجمعية العامة على مستوى عالٍ، باعتبار ذلك كله خطوات مهمة في هذه العملية.

٢ - السيدة ليو هو (الصين): قالت إن الالتزام الصارم بالمقاصد والأهداف والمبادئ والتعهدات التي تم الاتفاق عليها في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية ينبغي أن يضمن المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات الكبيرة المتصلة بالتنمية التي عُقدت على مدى العقد الماضي، وأن التمويل المناسب ونقل التكنولوجيا بشروط مناسبة وبناء القدرات هي معالم رئيسية على طريق أنشطة المتابعة. وأعربت عن استعداد وفدها لتقديم مقترحات بناءة في المناقشات التي ستجري في اللجنة حول موضوع هذه الأنشطة التي يجب أن تأخذ في الاعتبار تقسيم العمل والتعاون بين هيئات الأمم المتحدة تعزيزاً للتنسيق والفعالية في تنفيذ نتائج المؤتمرات. وأضافت أن المؤشرات الأساسية تساعد في قياس التقدم في التنفيذ من حيث أنها تساعد في استعراض وتقييم تلك النتائج بشكل إجمالي وتقلل من عبء تقديم البيانات بشكل متكرر. وأكدت في هذا الصدد وجوب اختيار عدد محدود من المؤشرات المشتركة من بين المؤشرات المقبولة حالياً والمستعملة على نطاق واسع في الدول الأعضاء، وأن الاشتراك الكامل لجميع البلدان في عملية الاختيار هو مبدأ من المبادئ الهامة، كما تتسم بنفس الأهمية موافقة الحكومات المعنية على المؤشرات التي يتم اختيارها. وأضافت أن تلك المؤشرات ينبغي أن تقتصر على

٤ - السيد شودري (باكستان): أعرب عن اتفاقه مع الرأي الذي يقول إن التنفيذ هو العمود الفقري للمتابعة المتسقة والمتوازنة والشاملة لنتائج المؤتمرات، وأن من الضروري احترام مصداقية التعهدات التي قطعها على أنفسهم مختلف الأطراف، كما أعلن اتفاقه مع البيان الذي ألقاه ممثل فتزويلا في وقت سابق نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. ولاحظ أنه برغم الجهود الكثيرة التي بُذلت، لا تزال آلية متابعة التنفيذ غير واضحة. وأعرب عن أسفه في هذا الصدد لعدم قدرة الجمعية العامة على إعطاء التوجيهات الضرورية إلى الأمين العام، وإن كان يُقدَّر ما قدمه من مدخلات في هذا الموضوع. وقال إن وفده قدّم اقتراحاً يهدف إلى تأمين المتابعة المناسبة من خلال إقامة آلية للمتابعة والتنفيذ تكون متكاملة وشاملة ومنسّقة لاستخدامها في رصد تنفيذ نتائج المؤتمرات الأساسية للأمم المتحدة، ويعطي مشروع القرار للأمم المتحدة باعتبار ما لها من عالمية ومسؤوليات واسعة، دوراً مركزياً في الآلية المقترحة، التي ينبغي أن تكون على ثلاثة مستويات: اللجان الفنية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة. وينبغي أن يتم أي استعراض موضوعي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال اللجان الفنية مع تحديد مجالات المسؤولية بشكل فردي، مثل التجارة والتنمية، والمالية والتنمية، والتنمية المستدامة، وينبغي في عملية المتابعة والتنفيذ أن تراعى الأهداف والتعهدات التي نتجت عن قمة الألفية، وكذلك ما يتصل منها بالمسائل التي تتصل بأكثر من قطاع.

٥ - وقال إن وفده اقترح أيضاً إنشاء لجنتين منفصلتين بشأن التجارة والمالية لرأب الفجوة الموجودة في آلية المتابعة على مستوى الخبراء، ومن شأن هذه المتابعة أن ترصد التعهدات وتساعد على تركيز المناقشة، وذلك باشتراك أصحاب المصلحة الآخرين في هذين المجالين. وقد اقترح أيضاً تناوب أماكن انعقاد هاتين اللجنتين كوسيلة لتقوية التفاعل

المؤشرات الواردة في وثائق نتائج المؤتمرات، وأن يراعى مراعاة كاملة في تطبيقها ظروف البلدان المختلفة باختلاف مراحل نموها وقدراتها الإحصائية. وقالت إنه ينبغي دراسة مسألة المؤشرات، بما فيها الأعمال الجارية على مستوى أعلى من المستوى الوطني، مع إعطاء الاهتمام الواجب للاستعراضات التي تقوم بها اللجان الفنية بشأن استخدام المؤشرات في مجالات عملها.

٣ - السيد إيزاكوف (الاتحاد الروسي): قال إن التنفيذ المنسّق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة يقتضي وجود عمليات أكثر كفاءة وأكثر تركيزاً من ناحية الإشراف، إذ أنه توجد حالياً عمليات مراقبة فردية منتشرة على نطاق واسع مما يعني احتمال الازدواجية والخطأ. وقال إن وفده يجذب النظام الثلاثي الذي تشترك فيه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية، وأنه ينبغي التحوّل تدريجياً عن أسلوب الاستعراضات التلقائية كل خمس سنوات والاستفادة من الآليات المشتركة بين الحكومات الموجودة حالياً على نحو أكثر اتساعاً وأكثر كفاءة، وذلك مثلاً عن طريق عقد اجتماعات خاصة في إطار الدورات العادية للجمعية العامة. وضرب مثلاً على ذلك الاجتماع الهام جداً والناجح جداً الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على مستوى عال للجمعية العامة بشأن الشراكة البديلة لتنمية أفريقيا، الذي اتسم بمشاركة عالية المستوى ومناقشات في اللجان. وأضاف أنه آن الأوان للتعرف على أفضل الآليات التي تضمن التنفيذ المتكامل والمنسّق لنتائج المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة، وأعرب عن ترحيب وفده بفكرة استخدام الدورة الحالية للجمعية العامة في مناقشة كل تلك المسائل في سياق أفرقة عمل خاصة مفتوحة العضوية تابعة للجمعية العامة توكل إليها مهمة النظر في النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمؤتمرات القمة ومؤتمرات الأمم المتحدة.

٧ - السيد إسكانيرو (المكسيك): قال إن المؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً، ومنها مؤتمرات القمة، ساعدت على ترسيخ جدول أعمال عالمي للتنمية المستدامة، بإعلان الألفية حدّد بوضوح الأهداف الإنمائية مركّزاً على تخفيف الفقر المدقع وتقديم خدمات صحية وتعليمية للجميع في إطار يراعي المساواة بين الجنسين. وأضاف أن كل مؤتمر وكل قمة عالمية أولى اهتماماً كبيراً لدراسة الموارد المالية التي يحتاجها تحقيق الأهداف المحددة في توافق الآراء في مونتيري، الذي ركّز الأضواء على تلك الأهداف بأن لخصها في إطار وحيد متكامل يوضح كيفية التنسيق بين مختلف الجهود التي يقوم بها أصحاب المصلحة الرئيسيون في تمويل التنمية.

٨ - وقال إن الأولوية يجب أن تُعطى لتحديد مؤشرات شفافة وموضوعية لقياس التقدم الذي تحقق أو النكسات التي حدثت، مع تحديد ما يجب عمله دعماً للاتجاهات الإيجابية أو علاجاً لأوجه القصور على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة.

٩ - وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجهه الدول الأعضاء هو كيفية تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها بشكل متكامل ومنسّق مع إمكانية قياس النتائج بشكل دقيق وقابل للقياس، مع أخذ اهتمامات الناس في جميع أنحاء العالم في الاعتبار الواجب، وهذا يتطلب تحديد التعهدات والالتزام بالتعددية على أساس العمل المشترك والمسؤولية المشتركة. وقال إنه ينبغي بذل جهد جاد لتحديث المؤسسات الحالية والآليات المتعددة الأطراف لكي تتمكن من التعامل مع الحقائق في القرن الجديد وبما يمكنها من تقوية قدراتها وإقامة روابط من التعاون المتبادل فيما بينها. وقال إن الأمم المتحدة على وجه الخصوص يجب أن تصبح مؤسسة حديثة ومرنة تستطيع ترجمة تطلعات المجتمع الدولي إلى نتائج ملموسة.

بين الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين. وأكد على أن اللجنة الفنية المقترحة لتناول موضوع التجارة والتنمية لن تنال من ولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، بل على العكس من ذلك، إذ المفروض فيها تقوية رسالة المؤتمر وتلقي توجيهات أيضاً من مجلس التجارة والتنمية. وأضاف أن وفده مستعد، من أجل الوصول إلى توافق في الآراء، للبحث في بدائل ممكنة تنسم بالكفاءة من حيث التكاليف، وذلك تفادياً لما يفرضه إنشاء الهيئتين الجديدتين من آثار على الميزانية. وقال إن من الوسائل الممكنة لتغطية النفقات التي يتطلبها الأمر استخدام الموارد القائمة واتباع أساليب للحد من التكاليف، مثل الاكتفاء بالاجتماع مرة كل سنتين لللجنتين الفنييتين.

٦ - وقال إنه ينبغي النظر في التقارير والتوصيات التي تصدرها اللجنتان المقترحتان في الاجتماع السنوي الرفيع المستوى في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ القرارات المناسبة وربما أيضاً لتنظيم دورة مخصصة لوضع مقترحات محددة تهدف إلى تسهيل المتابعة والتنفيذ المتكاملين والمتسقين. وأضاف أنه ينبغي للجمعية العامة أيضاً أن تستعرض جميع تلك التقارير والتوصيات، سواء في إطار بند جدول الأعمال في الجلسات العامة أو عن طريق عقد حوار مشترك بين الحكومات على مستوى عالٍ كل سنتين. وأعرب عن رأيه بأن اللجنة الثانية ليست المكان المناسب لتكامل المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وإنما ينبغي تناول هذا البند في الجلسات العامة للجمعية العامة، وعندئذ يمكن للجمعية العامة أن تنظر أيضاً في الاقتراح الذي يحظى بقبول واسع بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة طرائق آلية المتابعة والتنفيذ المقترحة. واحتتم كلامه قائلاً إن المقترح الباكستاني يصب في مصلحة جميع الأطراف وبمهد السبيل لتحقيق متابعة وتنفيذ يتسمان بالكفاءة للعمل الرائع الذي أنجز في العقد الماضي.

١٠ - وقال إنه لهذه الأسباب تؤيد المكسيك بكل قوة تقوية الأمم المتحدة كما تؤيد الجهود التي تُبذل لتحديث أساليب عملها وتحسين تقسيم العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا يتطلب إعادة تنظيم بنود جدول الأعمال الفنية وترتيبها في مواضيع مما يُعزّز اتباع نهج متماسك ومتكامل إزاء التزام المجتمع الدولي بما تعهد به من إجراءات، واستخدام أنساق عريضة ومنهجية تؤدي إلى مناقشات حيّة، مثلاً في موائد مستديرة أو حلقات نقاش، وتبسيط وتحسين التقارير التحليلية والموجهة نحو العمل لكي تستفيد منها المناقشات، والتفاوض على قرارات معززة تهدف إلى تشجيع الحوار السياسي المرن بشأن التنفيذ مع جميع أصحاب المصلحة في مجال التنمية.

١١ - وأضاف أنه يجب أن يكون تحديث الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مثلاً يُحتذى، يتفق مع ما لهذه المؤسسة من دور قيادي حيوي في تنسيق جهود الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني حول فكرة العمل الحاسم من أجل تعزيز التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد قال إن وفده يرى أن من المفيد إنشاء فريق مفتوح العضوية قبل الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة يدرس كيفية تنفيذ عملية التحديث في الأمم المتحدة.

١٣ - السيد ناميبيا (الهند): قال إن أول واجب في أعمال متابعة المؤتمرات هو تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة، وأضاف أن المسؤولية المشتركة لا تعني إعفاء الحكومات الوطنية من الوفاء بمسؤولياتها، فهذه الحكومات هي المسؤولة أساساً عن رفاه مواطنيها، وإنما تعني تطبيق مؤشرات قياس التقدم على جميع أعضاء المجتمع الدولي، وبالنسبة للبلدان المتقدمة يعني ذلك قياس التقدم في تحقيق الأهداف المتفق عليها بشكل متبادل بما فيها أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الديون وفتح أبواب الأسواق.

١٢ - السيد موتومورا (اليابان): أشار مرة أخرى إلى ضرورة أن يتحول التركيز إلى التنفيذ من أجل تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع بشكل أكبر، فالتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو ترجمة الإجراءات التي تم الاتفاق عليها على مستوى القمة في المؤتمرات الدولية الكبرى إلى أعمال. وشكك في فعالية عملية الاستعراضات التالية للمؤتمرات من حيث المساهمة في تحقيق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام. وقال إنه في

- ١٤ - وأضاف أن مهمة استعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات تقتضي اتخاذ نهج متكامل ومنسق إزاء الأهداف الكبرى المشتركة التي تمخضت عنها تلك المؤتمرات وتركيز الاهتمام على حفز التقدم في المجالات المعنية؛ ويجب اتخاذ نهج موحد إزاء متابعة جميع مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها للقمة. وقال إن جميع الدول الأعضاء لها مصلحة في متابعة نتائج جميع المؤتمرات ولكن درجة الاهتمام قد تتفاوت، وأن الاتفاق على انتهاج نهج موحد يسهل من عملية الوصول إلى توافق في الآراء.
- ١٥ - السيدة زوبتشيفتش (كرواتيا): قالت إن التحدي الحقيقي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة هو العمل بشكل منسق ومتكامل على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتي تتمثل في القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة من أجل تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس في كل مكان، وأن على الجمعية العامة، باعتبارها الهيئة التفاوضية الرئيسية وهيئة وضع السياسات، أن تركز على قضايا السياسة العامة الناشئة عن متابعة نتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة والتأكد من أنها ترتبط بالأهداف الإنمائية، وأما المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية فينبغي أن يكون مسؤولاً عن توجيه العام والتنسيق، ويجب تقوية دور المجلس وأثره لتمكينه من مواجهة التحديات والفرص الناتجة عن العولمة والمتصلة بالتنمية المستدامة والعمل على تحقيق التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية بما فيها نتائج المؤتمرات الكبرى واجتماعات القمة، مما يسهم في وجود إطار متكامل للتنفيذ، وفي نفس الوقت في تفادي الازدواجية وتحسين فاعلية الإجراءات على جميع المستويات. وأضاف أن نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعات القمة يجب أن تنعكس في الأعمال التنفيذية وفي الأطر القطرية لهيئات منظومة الأمم المتحدة وفقاً للأهداف والأولويات الإنمائية الوطنية.
- ١٦ - وقالت إنه ينبغي أن يكون تقسيم العمل بين اللجان الفنية واضحاً، وفي هذا الصدد فإن البرنامج المتعدد السنوات لتلك اللجان يهيئ إطاراً مناسباً لتقييم التقدم في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى واجتماعاتها للقمة. وأضافت أن من المهم أيضاً إشراك جميع أصحاب المصلحة وخاصة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية وكذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنفيذ أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، وذكرت أن كرواتيا تؤيد تعظيم دور المجلس في بناء السلم، واعتماد تدابير خاصة لصالح البلدان الخارجة من نزاعات طويلة، وهي لذلك ترحب بإنشاء الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا بيساو.
- ١٧ - وأشارت إلى اتفاق آراء مونتيري وخطة التنفيذ المعتمدة في جوهانسبرغ، فقالت إن جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة يجب أن تهتم اهتماماً بالغاً بتنفيذ نتائج جميع المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة واجتماعات القمة، وأن تقوم اللجنة الثانية بدور أكبر في تقديم توصيات بشأن تنفيذ هذه النتائج في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأن تقدم توجيهات إلى الجلسات العامة للجمعية العامة في هذين المجالين. وأضافت أن وفدها، سعياً منه لمواجهة تلك التحديات، يؤيد إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تكون له ولاية محدّدة وإطار زمني محدد ويقوم بالعمل بالتعاون مع الأمانة العامة.
- ١٨ - السيد جمال الدين (مصر): أعرب عن دهشته إزاء اقتصار عملية متابعة مؤتمرات القمة والمؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة والدورات الاستثنائية التي عقدت منذ أوائل التسعينات على جدول أعمال اللجنة الثانية رغم أن كثيراً من تلك المؤتمرات والقمم تدخل أيضاً في اختصاص اللجنة الثالثة. وأضاف أن الهدف الرئيسي لمتابعة المؤتمرات هو ضمان تنفيذ نتائجها، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي تقنع

الاستجابة بشكل أفضل للتحديات الجديدة والفرص الجديدة فإن من المهم جداً النظر إلى جميع المسائل بشكل متكامل واتخاذ قرارات جماعية بشأن الصورة العامة بدلاً من إجراء مناقشات منعزلة عن كل جزء من أجزاء الصورة.

٢٠ - السيد أوبريان (أستراليا): قال إن اللجنتين الثانية والثالثة قد كرستا كثيراً من الوقت وأغلب طاقتهم على مدى السنوات الماضية من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات الكبرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وأنه لا بد أن تركز في السنوات التالية على متابعة نتائج تلك المؤتمرات. وأعرب عن اتفاقه مع الأمين العام في ضرورة التروّي في إقامة مؤتمرات جديدة نظراً للملل الذي بدأ يصيب الجماهير وكثيراً من الحكومات إزاء مؤتمرات القمة.

٢١ - وأضاف أن المؤتمرات الكبرى هي خروج على الهيكل القائم للأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنها تؤدي إلى تحويل موارد الميزانية والأمانة العامة من البرامج والمساعدة على أرض الواقع، وأنها تعقد جدول الأعمال المثقل فعلاً. فالوقت الذي يُصرف على إنتاج أفكار خلاقة وعملية وجديدة بشأن التنفيذ، قل بدرجة كبيرة، مما عزز الانطباع لدى بعض الدول على الأقل بأن الأمم المتحدة تصدر إعلانات ولكنها لا تعني كثيراً في التنفيذ، وهو أمر يؤسف له خاصة وأن قمة الألفية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والقمة العالمية بشأن التنمية المستدامة، كلها وضعت أهدافاً تحدد صورة واضحة للمهام المقبلة.

٢٢ - وقال إن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية تحويل هذه الأهداف إلى واقع. وأضاف أن أستراليا متفائلة بالنقاش الدائر الآن حول تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية حيث تلمس اعترافاً متزايداً بأن الأمم المتحدة تتحرك من فترة تقوم فيها بوضع أهداف تطلعية إلى فترة تنفيذ الأهداف المتفق عليها،

الرأي العام العالمي والحكومات الوطنية بفائدة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف وأهميتهما. وقال إن لكل من مؤتمرات الأمم المتحدة طبيعته الخاصة وآليته للمتابعة وأن المجتمع الدولي بكامله سيستفيد من التضافر بين جهود مختلف الجهات الوطنية والدولية المهتمة بكل مؤتمر ومن ضمان تركيز كل مؤتمر على المسائل الرئيسية ذات الأهمية في جدول أعماله من أجل تفادي ازدواجية الجهد وضياع الموارد. وقال إن من المؤسف أن ما يتقرر في أحد المؤتمرات كثيراً ما يثار حوله الشكوك ثم يعاد فتح المواضيع في المؤتمر التالي. وأضاف أن وفده يرى أن المسائل الموضوعية التي تدخل في قطاعات متعددة والتي تنظر فيها جميع المؤتمرات يجب أن تتقرر على المستوى الحكومي الدولي ولا يجب أن تكون المتابعة المتكاملة والمنسقة هي الباب الخلفي لإعادة التفاوض على نتائج مؤتمرات سابقة وإنما يجب أن تكون المتابعة المتكاملة متسقة مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وأن يكون الاهتمام الرئيسي للمتابعة المتكاملة هو التركيز على التنفيذ وحشد الوسائل والقدرات اللازمة.

١٩ - وأضاف أن مؤتمرات الاستعراض لا يجب أن تضيف أهدافاً تتعلق بالبلدان النامية في الوقت الذي تتجاهل فيه ضرورة تقديم الدعم من البلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة، وأن إعادة تأكيد الأهداف في المؤتمرات لا يفيد كثيراً لأن المجتمع الدولي يجب أن يضمن تنفيذ هذه المقررات في الإطار الزمني المتفق عليه مع تقديم الدعم الدولي الضروري وتهيئة البيئة التمكينية، ويمكن اتخاذ نهج تدريجي بأن تقوم اللجنة الثانية واللجنة الثالثة بدراسة المسائل بشكل منفصل ثم تنظران في وقت لاحق في المتابعة المتكاملة لجميع المؤتمرات معاً. وقال إنه في الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بالنظر في السبل والوسائل التي تؤدي إلى تقوية الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تمكينها من

كلها بدور هام في تحقيق هذه الأهداف إذا عملت بنظام واحد ذي أجنحة ثلاثة في متابعة واستعراض تلك المؤتمرات، ولكن التحدي هو في أن تنظر هذه الهيئات إلى نتائج تلك الاجتماعات باعتبارها مترابطة وأن تسهم بشكل جماعي في الوصول إلى إطار متكامل لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٢٦ - وأعرب عن رغبته في التأكيد على أهمية تقوية الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمال لجانه الفنية وهيئاته الفرعية في تنفيذ نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة ودور الجمعية العامة في وضع السياسات وتقييمها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات المتصلة بها، وأنه ينبغي أن تركز الجمعية العامة على اتخاذ نهج متكامل ومنسق وعلى تعزيز دور الأمم المتحدة في أن تصبح أداة أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الإنمائية، كما أن على الجمعية العامة أن تعمل على تعزيز التناسق بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في تحقيق الأهداف الإنمائية خاصة منها القضاء على الفقر وتعزيز الأمن الغذائي والإسراع في التنمية المستدامة.

٢٧ - وقال إنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عملية الإصلاح الجارية وخاصة أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ بشأن المزيد من التدابير لإعادة تشكيل وتنشيط الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وأعرب عن رغبة وفده في اقتراح إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تحت إشراف رئيس الجمعية العامة لوضع توصيات بشأن ضمان المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات العالمية ومؤتمرات القمة وتحسين أساليب عمل الجمعية العامة وأجهزتها الرئيسية، ولتعزيز التقرير المتكامل الذي يقدمه الأمين العام، كما ينبغي للفريق العامل أن ينظر في أفضل طريقة للمتابعة الشاملة لنتائج المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي عقدت في التسعينات بما في ذلك الصيغة

ولكن ذلك يتطلب إعادة التفكير في أسلوب المناقشات ومدى مساهمة الجهات الفاعلة الرئيسية التي لا غنى عنها من أجل تحقيق نتائج على أرض الواقع. وقال إن وفده يشجعه، في هذا الصدد، الاهتمام المتزايد الذي يولى لإقامة شراكات عملية مع دوائر الأعمال وسائر القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق نتائج، وهي تسهم في تحقيق نتائج حقيقية. وقال إن من الضروري تبديد الوهم السائد في وجود علاقة مباشرة بين الاهتمام على مستوى عالٍ وتحقيق نتائج مهمة لأولئك الذين يحتاجونها. وأضاف أن من المطلوب زيادة الاستفادة من هيكل الأمم المتحدة القائم وأجهزتها الفرعية، خاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل إتاحة مزيد من الفرص للدخول في مناقشات منتجة غير تصادية تحدد عوائق التنفيذ وتخرج بنتائج متفق عليها للتغلب على تلك العوائق.

٢٣ - وقال إنه يرحّب بجهود الرئيس من أجل تحسين ممارسات العمل في اللجنة كما يرحب بتقرير الأمين العام المعنون "تقوية الأمم المتحدة: خطة لمزيد من التغيير" (A/57/387) ودعا إلى إقامة نظام يؤدي إلى تحقيق نتائج وليس مجرد إتاحة فرصة للخطابة.

٢٤ - السيد أورتانجون (إندونيسيا): قال إن أهم المؤتمرات واجتماعات القمة المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية على مدى السنوات الثلاث السابقة قد أدت إلى التوصل إلى أهداف إنمائية متفق عليها دولياً، وهي أهداف شديدة الأهمية تتصل بالقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، وأن الأوان للانتقال من مرحلة التعهدات ووضع الأهداف إلى مرحلة التنفيذ الثابت من قبل المجتمع الدولي.

٢٥ - وأضاف أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة يمكن أن تقوم

بالكامل، ستعمل على تعزيز النتائج المقصودة، ولو أن الدول الأعضاء هي التي لها دور حيوي في تلك العملية، وهناك حاجة ملحة لتعديل السياسات سواء في البلدان الصناعية أو البلدان النامية، فالبلدان النامية عليها أن تستمر في تعديل سياساتها لتعمل على تحسين توصيل الخدمات وهيئة بيئة تشجّع على الاستثمار من الموارد المحلية أو الأجنبية مع التركيز بوضوح على القضاء على الفقر. وأضافت أن ذلك في حد ذاته لا يحل المشكلة، كما يتضح من برامج التعديلات الهيكلية التي تمت في الثمانينات، وإنما على البلدان المتقدمة أيضاً أن تتيح مزيداً من الوصول إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣١ - وأضافت أنه مع اتخاذ السياسات المناسبة تظل هناك حاجة ملحة إلى موارد إضافية وشراكة عالمية، وقد يكون من المفيد في التقارير القادمة بشأن البند موضع النظر تسجيل ما تم من تعديلات أدخلت على السياسات ومستوى الشراكات العالمية المسجلة من أجل دفع النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. وأضافت أن وفدها يتطلع إلى مزيد من التقارير عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشأن منع الصراعات وعلاج الأمراض السارية وتمويل الاستراتيجيات الإنمائية من أجل النمو الاقتصادي المستدام.

٣٢ - واختتمت كلمتها قائلة إن الإبقاء على الإرادة السياسية والحفاظ على قوة الدفع التي نتجت عن قمة الألفية هي من الأمور الحيوية في ترجمة التعهدات إلى عمل واقعي وفي إقامة إطار مناسب لتنفيذ إعلان الألفية للأمم المتحدة.

٣٣ - السيد ديفيسون (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المؤتمرات الكبرى قد ساعدت على توعية الرأي العام وتحسين السياسات ووضع مبادرات وتشكيل شراكات، إلا

التي اتخذتها هذه المؤتمرات وتواترها، مع مراعاة الوحدة الموضوعية وآليات التنفيذ، ويجب أن تقوم هذه الأنشطة على أساس القرار ٢٢٧/٥٠ وأن تركز على التنفيذ مع الحفاظ على الوحدة الموضوعية والتكامل مع عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة ككل.

٢٨ - واختتم كلامه بالإشارة إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة في ١٩٩٤ تنقضي عليه عشرة أعوام في ٢٠٠٤، وبموجب البند ٩٢ من جدول الأعمال تنظر الجمعية في الخيارات المتاحة لاستعراض تنفيذ أهداف ومقاصد برنامج العمل الصادر عن ذلك المؤتمر في ١٩٩٤.

٢٩ - السيدة إمسويا (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن المؤتمرات الكبرى التي عقدت في التسعينات كانت شاهداً على عزم المجتمع الدولي على التصدي للمشاكل الوطنية التي تتخطى الحدود الوطنية ومنها مشاكل الفقر وتردي البيئة وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي والجنساني. ولضمان تحقيق أهداف مؤتمرات القمة قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على وضع نهج منسق ومتكامل لتنفيذ عملية المتابعة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى ومؤتمرات القمة، منها تقوية الروابط مع لجانه الفنية وغيرها من الهيئات المختصة. وأضافت أن المتابعة الناجحة واستعراض التنفيذ يتطلبان أيضاً جهوداً مشتركة ومتضافرة من المجلس ولجانه الفنية ومؤسسات بریتون وودز وغيرها من المنظمات، كما أن الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة يمكنهم القيام بدور حيوي في هذا الصدد.

٣٠ - وأعربت عن ترحيب وفدها بالتوصيات المتعلقة بالترتيبات المؤسسية للمتابعة والتنفيذ الشاملين والمتكاملين لنتائج المؤتمرات، وقالت إن تلك الترتيبات، إذا نُفذت

أن انتشار ممارسة مؤتمرات الاستعراض يشوبها الكثير من العيوب.

٣٤ - وقال إن المسؤولية الرئيسية عن استعراض وتقييم التقدم المتحقق في تنفيذ وثائق المؤتمرات هي مسؤولية اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن مع تركيز جديد، وينبغي للمجلس أيضاً أن يواصل استعراض التقدم في حل المسائل المتعلقة مثلاً بالقضاء على الفقر وعدم المساواة بين الجنسين وتحديد المسائل المشتركة بين القطاعات وتحديد الأولويات وتنسيق العمل بين اللجان الفنية. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي الذي يقول إن المجلس والجمعية العامة يجب أن يوسّعا نطاق الحوار وأن يواصلتا تعاونهما مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، كما أن على الجمعية العامة أن لا تثقل كاهل الأمين العام بطلب تقارير مكررة أو متعارضة نتيجة لمتابعة مؤتمرات معينة، ويجب أن ينصبّ التركيز أساساً على التنفيذ الذي يحقق النتائج.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.